فرنسا تحذر بريطانيا من الابتزاز في قضية المهاجرين

لندن - وافقت وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل على استراتيجية جديدة وصارمة لإعادة قوارب المهاجرين التي تعبر القناة للوصول إلى المملكة المتحدة، إلى فرنسا التي ترفض هذا الإجراء ووصفته بـ"الابتزاز"، حسبما ذكرت صحف بريطانية الخميس.

وقالت الصحف إنه يتم تدريب قوة الحدود البريطانية على أساليب جديدة لإعادة هذه القوارب قبل أن تصل إلى جنوب إنجلترا بينما يسجل تدفق قياسي لهؤلاء المهاجرين في الأشهر الأخيرة.

جيرالد دارمانان

باريس لن تقبل بانتهاك لندن قانون الملاحة الدولي

وذكرت صحيفة "ذي تايمز" أن باتيل دعت إلى إعادة كتابة تفسير بريطانيا للقانون البحري الدولي في هذا الصدد. وهذه الاستراتيجية التي وافق عليها رئيس الوزراء بوريس جونسون لن تستخدم إلا في "ظروف محدودة جدا"، حسب ذي "تلغراف"، وستشمل السفن الأكبر وعندما يعتبر الوضع آمنا.

وبعد "مناقشات بناءة" مع نظيرها الفرنسي جيرالد دارمانان الأربعاء في لندن، كتبت باتيل، المعروفة بمواقفها المتشددة من الهجرة والجريمة، في تغريدة على تويتر أنها تريد الحصول على نتائج وجعل إيقاف العبور أولوية مطلقة.

لكن في رسالة وجهها إلى الوزيرة البريطانية، حذر دارمانان من أن اللجوء إلى إعادة اللاجئين قسرا في البحر "يمكن أن يكون له تأثير سلبي على تعاوننا".

وشدد على أن "حماية الحياة البشرية في البحر لها تتفوق على اعتبارات تتعلق بالجنسية والوضع وسياسة الهجرة في إطار الالتزام الصارم بالقانون البحري الدولي الذي ينظم عمليات البحث والإنقاذ في البحر".

وأكد دارمانان أن فرنسا لن تقبل بانتهاك بريطانيا قانون الملاحة الدولي ولا بأي "ابتزاز مالي" في وقت تعزز لندن جهودها لمنع المهاجرين من عبور بحر المانش.

وكتب دارمانان على تويتر "فرنسا لن تقبل بأي ممارسة تنتهك قانون الملاحة، ولا بأي ابتزاز مالي"، مضيفا "يتعين احترام التزامات بريطانيا. قلت ذلك بوضوح لنظيرتي باتل خلال اجتماع الأربعاء".

ورفض دارمانان في رسالته الاقتراح البريطاني بإنشاء "مركز قيادة مشترك واحد" للقوات الفرنسية والبريطانية، معتبرا ذلك مخالفا للسيادة الفرنسية وغير ضروري لأن التنسيق على الأرض "جيد وفعال" أصلا.

وشدد على أن الزيادة في عدد المهاجرين الذين يحطون في بريطانيا تفسر بشكل رئيسي باستخدام المهربين قوارب سعتها كبيرة.

وتعكس تصريحات دارمانان قلقا في باريس إزاء خطة الحكومة البريطانية لبدء إعادة مراكب المهاجرين قبل وصولها إلى المياه البريطانية في بحر المانش.

وما أثار غضب المسؤولين الفرنسيين أيضا اقتراحات بأن تجمد بريطانيا جزءا من مبلغ 62.7 مليون يورو (74.2 مليون دولار) وعدت بتقديمها في وقت سابق هذا العام، لتمويل الدوريات في شمال فرنسا ما لم يتم بذل المزيد من الجهود لمنع عمليات العبور.

وتريد لندن التي جعلت من تشديد المعركة ضد الهجرة أولوية منذ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أن تجعل عمليات العبور المحفوفة بالمخاطر غير عملية وتضغط منذ فترة طويلة على فرنسا لتكثيف جهودها لمنعها.

إيقاف عبور المهاجرين أولوية بريطانية مطلقة

الصلاحية لمن

دوامة الصراعات السياسية لا تهدأ في الصومال

أزمة تضارب الصلاحيات في هرم السلطة تبعث المخاوف من تجدد العنف

لا تهدأ دوامة الصراعات السياسية في الصومال بسبب تضارب الصلاحيات بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والرئاسية نتيجة الدستور المؤقت إلى جانب غياب المحكمة الدستورية، ما من شأنه أن يهدد البلاد بالعودة إلى مربع العنف إضافة إلى عرقلة الاستحقاقات الانتخابية المرتقبة.

مقديشو - يشهد الصومال حاليا صراعا بين الرئيس محمد عبدالله محمد "فارماجو" ورئيس وزرائه محمد روبلي على خلفية أزمة انتخابية تنعكس على الحياة السياسية في البلد الواقع في القرن الأفريقي والذي يواجه تمردا تخوضه حركة الشباب، وسط مخاوف من أن تقود أزمة تضارب الصلاحيات في هرم السلطة إلى تجدد العنف بالبلاد.

وأثار قرار رئيس الوزراء الصومالي محمد حسين روبلي، مؤخرا، توقيف رئيس الاستخبارات فهد ياسين حاج عن العمل وتعيين بشير محمد جامع خلفا له جدلا دستوريا حول صلاحيته في هذا الأمر والبنود الدستورية التي استند إليها.

وما يشير إلى عمق تلك الأزمة، المرسوم الرئاسي الذي صدر الأربعاء، وقرر فيه الرئيس محمد عبدالله فرماجو "قبول الاستقالة التي قدمها فهد ياسين حاج وعين مكانه ياسين عبدالله محمد مدير مخابرات إقليم بنادر (بالعاصمة مقديشو) بشكل مؤقت وفق الدستور المؤقت في البلاد".

وكان روبلي اتهم الثلاثاء الرئيس بـ"عرقلة" تحقيق حول اختفاء موظفة شابة في جهاز الاستخبارات تدعى إكرام تهليل (25 عاما)، معتبرا أن قراراته الأخيرة تشكل "تهديدا وجوديا خطيرا لنظام الحكم في البلاد".

وتدهورت العلاقات المتوترة بالأساس بين الرئيس ورئيس الوزراء في نهاية الأسبوع الماضي مع إعلان روبلي إقالة مدير الاستخبارات فهد ياسين المقرب من فارماجو، معلنا أن تحقيق الاستخبارات حول اختفاء تهليل الذي يتهم جهاديي حركة الشباب "غير مقنع ويفتقر إلى أدلة".

وبحسب قانونيين، فإن الأزمة الحالية بين روبلي ورئيس البلاد حول صلاحية توقيف أو إقالة رئيس المخابرات، تأتي ضمن تضارب الصلاحيات بين السلطتين التنفيذية والرئاسية حيث يعطي الدستور المؤقت كلاهما جزءا من صلاحية إقالة وتعيين كبار مسؤولي الدولة وهو ما يعمق أزمات البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية.

عبدي كاني عمر

النزاع قد يؤخر العملية الانتخابية إن لم تتوقف تماما

ورأى بعض الخبراء والمختصين أن روبلي لديه صلاحية لإيقاف المسؤولين الأمنيين عن العمل، بينما أكد آخرون أن فرماجو وحده يتمتع بتلك الصلاحيات.

وأشار المحامي عبدالقادر سومني في تصريحات صحافية إلى أن بياني مكتب رئيس الحكومة والرئاسة الصومالية المتضاربين حول قضية توقيف رئيس المخابرات استندا إلى بنود دستورية تثير الخلافات حول تفسيرهم، لكن وفق المادة 99 بفقرتها 6 تشير إلى صلاحية رئيس الوزراء في إيقاف رئيس المخابرات وليس بإقالته.

ويعتقد سومني أن قرار إيقاف رئيس المخابرات وتعيين بشير محمد جامع بشكل مؤقت يرمي إلى كشف ملابسات قضية الموظفة المفقودة.

وتوقع أن يعود رئيس المخابرات إلى عمله بعد التحقيقات، لكن في حال أراد رئيس الوزراء إقالته يتعين عليه وفق الدستور تقديم اقتراح للرئيس الذي لديه صلاحية تعيين وإقالة المسؤولين الأمنيين وفق المادة 90 بفقرتها الـ10 من الدستور المؤقت.

إلا أن المحامي عبدالقادر يعتقد أن المشكلة الرئيسية في الأزمة الحالية هي الدستور المؤقت في البلاد لأن المادتين 99 و90 منه تنصان على صلاحية كل من مجلس الوزراء والرئاسة تعيين وإقالة كبار مسؤولي الدولة، وهو ما أثار جدلا دستوريا يصعب البت فيه في ظل غياب المحكمة الدستورية.

وسبق أن شهدت البلاد نفس هذه الحادثة عام 2016 بعد أن أقدم مجلس الوزراء على إقالة رئيس جهاز المخابرات الأسبق عبدالله محمد علي وهو ما رفضه الرئيس آنذاك حسن شيخ محمود بذريعة أن مجلس الوزراء ليس من صلاحيته إقالة المسؤول وعليه تقديم مقترح في هذا الأمر لكنه قبل أخيرا تفاديا لأزمة خلافات سياسية مع رئيس وزرائه. وبالنسبة إلى النائب السابق في البرلمان الصومالي محمد أمين، فإن مشكلة الدستور المؤقت هي العقبة الرئيسية في أن تبقى البلاد في دوامة أزمة تضارب الصلاحيات مما يعطل العجلة الاقتصادية والسياسية والأمنية في البلاد منذ 2012.

وحول أسباب عدم استكمال الدستور المؤقت في البلاد، قال أمين إن عدم التوافق بين الكتل البرلمانية هو العقبة الرئيسية أمام استكمال الدستور المؤقت في البلاد، لأن هناك مصالح ضيقة بالنسبة إلى الولايات الفدرالية والجهة الحاكمة إلى جانب المجتمع الدولي الذي يرى في ملف الدستور مشروعا مربحا.

ويرى محللون أن الأزمة السياسية التي خلفت قضية إقالة رئيس المخابرات تخيم بظلالها على الشأن السياسي والانتخابي في البلاد الذي يمر في مرحلة انتقالية خطيرة.

وسجلت العملية الانتخابية تأخيرا حتى قبل الأزمة السياسية الحالية، ما يجعل من المستحيل انتخاب الرئيس في الموعد المقرر في العاشر من أكتوبر.

ويفترض الآن أن يتم تعيين أعضاء مجلس النواب، الخطوة الأخيرة قبل انتخاب رئيس الدولة حسب النظام الانتخابي الصومالي المعقد غير المباشر، بين الأول من أكتوبر والخامس والعشرين من نوفمبر.

وحذر الموظف الكبير السابق عبدي كاني عمر في تصريحات صحافية بأنه "إذا لم يتم حل هذا النزاع بالتراضي، فسوف يعقد كل الجهود السياسية الجارية، بما فيها العملية الانتخابية التي ستتأخر إن لم تتوقف تماما".

ويثير هذا التصعيد مخاوف الأسرة الدولية بعد أقل من خمسة أشهر على آخر مواجهات مسلحة وقعت في مقديشو.

ويعتبر العديد من المراقبين أن المأزق الانتخابي صرف الاهتمام عن مواضيع مهمة أخرى في الصومال على غرار التمرد الجهادي الذي تقوده حركة الشباب.

وأدى المأزق الانتخابي في نهاية أبريل إلى مواجهات مسلحة على خلفية الانقسامات السياسية والقبلية في مقديشو، أعادت إلى الذاكرة عقود الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد بعد 1991.

طالبان تتهم الولايات المتحدة بانتهاك اتفاق الدوحة

الحركة تطالب واشنطن برفع العقوبات لتفادي انهيار اقتصادي يزعزع حكمها الهش

كابول - اتهمت حركة طالبان الولايات المتحدة بانتهاك اتفاق السلام الذي جرى توقيعه في الدوحة العام الماضي، وطالبت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن بالقيام على الفور برفع العقوبات المفروضة على كبار أعضاء الحكومة الجديدة التي شكلتها الحركة، في خطوة يراها مراقبون محاولة لتنصل الحركة من مأزقها الاقتصادي والاجتماعي وسط استمرار الرفض الشعبي أعقاب سيطرتها على الحكم.

ونقلت وكالة "بلومبرغ" للأنباء عن ذبيح الله مجاهد المتحدث باسم طالبان القول في بيان الخميس إن سراج الدين حقاني، المدرج على قائمة أخطر المطلوبين لدى مكتب التحقيقات الفدرالي بتهمة الإرهاب، وعائلته، "جزء من الإمارة الإسلامية".

وحقاني، الذي تم تعيينه وزيرا للداخلية في حكومة تصريف الأعمال التي أعلنتها طالبان، واحد من بين ثلثي أعضاء الحكومة المدرجين على قوائم العقوبات الأممية أو الأميركية.

ويعد حقاني أحد أهم المطلوبين لدى مكتب التحقيقات الاتحادي (إف.بي.آي) الأميركي بسبب دوره في هجمات انتحارية وعلاقاته بتنظيم القاعدة المتشدد.

وكان مكتب التحقيقات الفدرالي قد تعهد بدفع مكافأة تصل إلى 5 ملايين دولار مقابل أي معلومات قد تؤدي إلى اعتقال حقاني. وعرفت شبكة حقاني باستخدامها الانتحاريين، ويُنسب إليها بعض أكثر الهجمات عنفا في أفغانستان في السنوات الأخيرة.

أنتوني بلينكن

سنحكم على طالبان من خلال أفعالها وليس من خلال أقوالها

ومن المرجح أن يعقّد هذا الأمر أي تحركات من جانب الولايات المتحدة للتعاون مع طالبان، خاصة وأن بايدن حث المسلحين على قطع جميع الصلات مع الجماعات الإرهابية.

وأضاف مجاهد "ندعو إلى إلغاء هذه السياسات، غير الصائبة، على الفور من خلال التفاعل الدبلوماسي".

ويرى متابعون أن طالبان تتطلع إلى تفادي انهيار اقتصادي يزعزع حكمها الهش بإيحائها بأن واشنطن خرقت اتفاق الدوحة بمواصلتها فرض العقوبات على أبرز عناصرها.

وبعد أن كشفت عن حكومتها، يبقى برنامج طالبان السياسي والاقتصادي غامضا بشكل كبير.

وقال مجاهد، متحدثا على خلفية انهيار الخدمات العامة والاقتصاد، إن الحكومة القائمة بالأعمال تشكلت لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الأفغاني.

وأضاف أن بعض المقاعد الوزارية ستُشغل بعد الانتهاء من اختيار مؤهلين لها.

ويعد الاقتصاد أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي سيتعين على النظام الجديد مواجهتها، حيث يخرج الاقتصاد الأفغاني منهكا بعد عقود من الحرب وتعليق المساعدات الدولية ما يهدد بإغراق البلاد في كارثة اقتصادية وإنسانية.

ويبقى برنامج طالبان في هذه المرحلة غامضا جدا. واكتفى الناطق باسمها بالقول إن "التفاعل مع المجموعة الدولية، مع دول أخرى سيتواصل".

وأضاف "سنعمل على مواردنا الطبيعية لإعادة تنشيط اقتصادنا وإعادة الإعمار ومن أجل ازدهارنا".

ولا يزال من غير الواضح في هذه المرحلة كيف ستتمكن طالبان من إيجاد أموال لدفع رواتب الموظفين الحكوميين وإبقاء البنى التحتية الحيوية (مياه، كهرباء واتصالات) قيد العمل.

وتقدر الأمم المتحدة الدخل الحالي لطالبان المتأتي بشكل أساسي من الأنشطة الإجرامية بما بين 300 مليون دولار وأكثر من 1.5 مليار دولار في السنة.

وهي مكاسب مالية غير كافية على الإطلاق لتلبية الاحتياجات الحالية لأفغانستان.

وفي بعض القطاعات التي لا تزال تعمل، عرضت طالبان أجورا مختلفة للغاية.

وقال مسؤول سابق في الجمارك طلب عدم الكشف عن اسمه لدواع أمنية، لوسائل إعلامية إنه عمل على معبر سبين بولداك الحدودي مع أفغانستان لأكثر من سبع سنوات.

وفي ظل الحكومة السابقة كان يكسب نحو 240 دولارا شهريا، لكن طالبان قالت إنها ستدفع 110 دولارات فقط.

وأبلغته الحركة "يعود لك اتخاذ القرار بمواصلة العمل أو الاستقالة".

وحذرت الأمم المتحدة في وقت سابق من أن الخدمات الأساسية تتدهور في أفغانستان وأن الغذاء والمساعدات الأخرى على وشك النفاد. وقد نزح ما يربو على نصف مليون شخص داخل أفغانستان هذا العام.

ومن المقرر عقد مؤتمر دولي للمانحين في جنيف في الثالث عشر من سبتمبر. وتقول القوى الغربية إنها مستعدة لإرسال مساعدات إنسانية، لكن الشراكة الاقتصادية الأوسع ستعتمد على شكل حكومة طالبان وأفعالها.

وفي تصريح أدلى به في الدوحة حيث أجرى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن محادثات تمحورت حول الوضع في أفغانستان، قال متحدّث باسم الخارجية الأميركية "نلاحظ أنّ قائمة الأسماء التي أُعلنت تتكوّن حصرا من أفراد ينتمون إلى طالبان أو شركاء مقرّبين منهم ولا تضمّ أيّ امرأة. نحن نشعر بالقلق أيضا إزاء انتماءات بعض الأفراد وسوابقهم".

وأردف بلينكن بالقول "على الرّغم من ذلك، فإنّنا سنحكم على حركة طالبان من خلال أفعالها وليس من خلال أقوالها".

اقتصاد منهك